May 2025

الميزات الرئيسية والالتزامات والفوائد بموجب

المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة

النظرة العامة

الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة هي أي مواد وراثية ذات أصل نباتي وذات قيمة فعلية أو محتملة للأغذية والزراعة. إنها أهم الأصول لمعالجة التناقص واسع النطاق للأصناف التقليدية والسلالات المحلية للمزارعين. إن الموارد الوراثية النباتية ضرورية للأمن الغذائي، لأنها توفر الأساس لتطور أصناف جديدة مفيدة من المحاصيل أو لتربيتها والسماح بتكيفها الدائم مع البيئة المتغيرة.

في 3 نوفمبر/ تشرين الثاني 2001، وافقت الدورة الحادية والثلاثون لمؤتمر منظمة الأغذية والزراعة على المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة (المعاهدة). وتوفر هذه المعاهدة العالمية، التي دخلت حيز التنفيذ في 29 يونيو/ حزيران 2004، حلولا متميزة للموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة. ويبلغ عدد أعضائها حاليا 154 طرفا متعاقدا ومنظمة عضو واحدة.

الأهداف

تهدف المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة إلى صيانة الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة والستخدامها المستدام واقتسام المنافع الناشئة عن استخدام هذه الموارد على نحو عادل ومتكافئ، بما يتسق مع اتفاقية التنوع البيولوجي، من أجل الزراعة المستدامة والأمن الغذائي. تعترف المعاهدة بأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة هي المادة الخام التي لا غنى عنها لتحسين الوراثي للمحاصيل، سواء بواسطة عملية الانتقاء التي تقوم بها المزارعون، أو التربية التقليدية للنباتات أو التكنولوجية الحيوية الحديثة، كما أنها أساسية للتكيف مع التغيرات البيئية التي لا يمكن التنبؤ مها وللاحتياجات البشرية في المستقبل.

تدعو المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة الأطراف إلى اتخاذ التدابير اللازمة لحماية وتعزيز حقوق المزارعين وإنشاء نظام متعدد الأطراف لتسهيل الوصول وتقاسم المنافع لتلك الموارد الوراثية الضرورية للأمن الغذائي والتي تعتمد عليها البلدان على بعضها البعض بشكل أكبر. كما أنشأت المعاهدة صندوقاً لتقاسم المنافع يدعم المزارعين في البلدان النامية للحفاظ على مواردهم الوراثية النباتية وتكييفها.

العناصر الرئيسية

تفرض المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة التزامات عامة على الأطراف، مما يسمح بمرونة كبيرة في تنفيذها. الالتزامات الرئيسية للأطراف المتعاقدة هي التالية:

- **نظام الحصول واقتسام المنافع متعدد الأطراف**: يجب على الأطراف المتعاقدة أن تتخذ التدابير القانونية أو المناسبة لتوفير إمكانية الوصول الميسر للأطراف المتعاقدة الأخرى من خلال نظام متعدد الأطراف لتيسير الحصول على الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة، والاقتسام العادل والمتكافئ للمتافع الناشئة عن استخدام هذه الموارد ("النظام متعدد الأطراف"). وسيُوفر هذا الحصول أيضا للأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعين لولاية أي طرف متعاقد (المادة 12-2). لا يشمل النظام المتعدد الأطراف إلا الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة التي تخضع لإدارة الأطراف المتعاقدة وإشرافها وفي المجتمع ككل، مع إدراج الموارد الأخرى طواعية. وينبغي للأطراف المتعاقدة أيضًا أن تتخذ التدابير الملائمة لتشجيع الأشخاص الطبيعيين والمعنويين، في إطار ولايتها، الذين يحتفظون بالموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة المدرجة في الملحق الأول للمعاهدة بإدراج هذه الموارد الوراثية للأغذية والزراعة في النظام متعدد الأطراف (المادة 11-3). وتعتبر هذه التدابير عمومًا ذات طبيعة إعلامية وإدارية.

- **اتفاقية موحدة لنقل المواد**: بالموافقة عليها من الجهاز الرئيسي للمعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة، تُستخدم الاتفاقية الموحدة لنقل المواد لتسهيل نقل المواد الوراثية بموجب النظام المتعدد الأطراف وهو يحدد الشروط والأحكام التي يتم بموجبها نقل المواد. وبحسب منظمة الأغذية والزراعة، أكثر من 84 ألف اتفاقية موحدة لنقل المواد تُستخدم لنقل مواد نباتية لأغراض البحث والتدريب وتربية النباتات من عام 2007 حتى منتصف عام 2021.

- **اللجوء إلى تسوية المنازعات والموافقة القانونية**: يجب على الأطراف المتعاقدة أن تضمن أن نظمها القانونية توفر فرص اللجوء في حالة حدوث المنازعات بشأن العقود الخاصة باتفاقات نقل المواد، مع الاعتراف بأن الالتزامات الناشئة عن اتفاقيات نقل المواد تقع بصورة كاملة على عاتق الأطراف المعنية (المادة 12-5). وتسمح معظم الأنظمة القضائية، وخاصة في بلدان القانون العام، بمثل هذا اللجوء. تضمن الأطراف المتعاقدة توافق قوانينها وقواعدها وإجراءاتها مع التزاماتها المنصوص عليها في هذه المعاهدة (المادة 4).

وتنص المادة 18-4(و) على توفير المساهمات الطوعية من جانب الأطراف المتعاقدة والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية وغيرها من المصادر للأنشطة في إطار المعاهدة، بما في ذلك استراتيجية التمويل.

الفوائد المحتملة للأطراف

أ- المشاركة في وضع المعايير العالمية للموارد الوراثية للأغذية والزراعة

ستعمل الأطراف المتعاقدة على ضمان مراعاة مصالحها الوطنية وسماع صوتها، حيث أصبحت المعاهدة الهيئة الحكومية الدولية الرئيسية لصنع السياسات بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة.

ب- الحصول الميسر على الموارد الوراثية النباتية

قد تحصل لأطراف المتعاقدة على وصول ميسر إلى الموارد الوراثية النباتية من بنوك الجينات العامة في جميع أنحاء العالم، وهي مهمة لتوسيع القاعدة الوراثية للمحاصيل ومواجهة خطر الأمراض الكارثية المحتملة والتكيف مع الظروف المناخية المتغيرة بسرعة. ويوفر النظام المتعدد الأطراف لمربي النباتات والمزارعين إمكانية الوصول إلى أكثر من مليونين ونصف عينة من المحاصيل المخزنة في بنوك الجينات الوطنية والدولية خارج الموقع، والتي يمكن الوصول إليها من خلال إجراء قياسي مجانًا أو بالحد الأدنى للتكلفة.

ج- صندوق تقاسم المنافع

من خلال صندوق تقاسم المنافع، تتقاسم المعاهدة المنافع النقدية في المقام الأول مع المزارعين في البلدان النامية الذين يعززون صيانة الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة واستخدامها المستدام (المادة 13). استثمر صندوق تقاسم المنافع 35 مليون دولار أمريكي في 108 مشروع في 78 دولة نامية منذ إنشائه، مما أفاد أكثر من مليون شخص من خلال تحسين فرص الحصول على البذور المحسنة والتنوع الوراثي النباتي.

د- التعاون العلمي والفني

سوف تتمكن الأطراف المتعاقدة من المشاركة في الأنشطة والمبادرات المتعلقة بالصيانة والاستخدام المستدام (المادتا 5 و6 للمعاهدة)، وفي الشبكات العلمية والفنية الدولية والنظام العالمي للإعلام (المادتا 16 و17 للمعاهدة).

لمزيد من المعلومات حول المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة وعمليات المعاهدات في منظمة الأغذية والزراعة، يرجى الاتصال على العنوان الالكتروني التالي: treaties@fao.org